الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

MENA-OECD GOVERNANCE PROGRAMME

## تونس، 31 ماي 2011

# "تدعيم دولة القانون: إدارة التشريعات لتعزيز الشفافية وتطوير تحميل المسؤولية"

الاجتماع الإقليمي السابع لمجموعة العمل الرابعة حول إصلاح التشريعات
**تنظمه الوزارة الأولى وبرنامج** منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي MENA-OECD **لإدارة الحكم**

mena-governance@oecd.org
www.oecd.org/mena/governance

## معلومات عامة:

**يهدف برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديMENA- OECD لإدارة الحكم إلى تحديث إدارة الحكم العمومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. و لا بد من التاكيد على أن مجموعة العمل الرابعة تعير أهمية كبيرة لمسألة تطوير التشريعات علما وأن تونس تترأس هذه المجموعة و يشاركها الرئاسة كل من كندا وإيطاليا وهولندا (لمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع الواب التالي:** (www.oecd.org/mena/governance)

**ينعقد الاجتماع الإقليمي السابع لمجموعة العمل الرابعة إثرى ملتقى تكويني لتدعيم القدرات حول "الاستشارة العمومية في إطار إعداد النصوص القانونية: الدليل العملي" علما وأن تنظيم هذا الملتقى يتم بالتعاون مع مركز الخبرة الإقليمي للنهوض بجودة التشريعات.**

**أهداف الاجتماع الإقليمي السابع لمجموعة العمل الرابعة تشمل:**

1. **مبادئ دولة القانون في ضوء التوازن بين السلطات في المسار التشريعي وإدارة التشريعات**
2. **انفتاح الحكومة والاعتماد على الاستشارة في مسار التشريع وآليات تعزيز ادماج ومشاركة الشباب والمرأة**
3. **تدعيم دور مجموعة العمل الرابعة في تنفيذ الميثاق الإقليمي لجودة التشريعات وبرنامج العمل.**

| الثلاثاء 31 ماي 2011 اجتماع مجموعة العمل | |
|---|---|
| 9:00-08:45 | التسجيل |
| 09:30-09:00 | الجلسة الافتتاحية |

**رئيس مجموعة العمل:**

- **السيد رافع بن عاشور، الوزير المعتمد لدى الوزير الأول، تونس**

**الرئيس المشارك لمجموعة العمل:**

- **السيدة Fiorenza Barazzoni، المستشارة الديبلوماسية للوزير الأول، إيطاليا**

**الرئيس المشارك لمجموعة العمل:**

- **السيد Jeroen Nijland، مدير المجموعة المكلفة بإصلاح التشريعات، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، هولندا**

**أمانة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، برنامج MENA- OECD لإدارة الحكم**

- **السيد Josef Konvitz، رئيس قسم سياسة التشريع، الإدارة المكلفة بإدارة الحكم (الحوكمة) العمومية والتنمية الترابية،OECD**

| 11:00-09:30 | الجلسة 1-أ: دولة القانون: تأمين التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المسار التشريعي |
|---|---|

**الرئيس: السيد زهير إسكندر، المدير العام لمركز الدراسات القانونية والقضائية، تونس**

**دون رقابة البرلمان التي من شأنها أن تثير مسؤولية الوزراء تبقى السلطة التنفيذية تعمل بمنآى عن كل رقابة أو سلطة موازنة تعهد للبرلمان الذي يمثل الشعب. لذلك، فإن تكريس رقابة برلمانية قوية للمسار التشريعي يمكن من تعزيز التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويجنب معه الإفراط في تركيز السلطة في جانب واحد.**

**كما أن العمل على دعم نجاعة الرقابة البرلمانية من شأنه أن يوسّع مجال انطباق التشريعات الجيدة ويرفع في آثار السياسة التشريعية. إلا أن نجاعة الرقابة البرلمانية تحتاج إلى قدرات مؤسساتية (خصوصا في مستوى اللجان) إلى جانب الإرادة السياسية.**

**سيتم خلال هذه الجلسة تناول كيفية مساهمة التوازن بين السلطات في دعم مشروعية المسار التشريعي والعمل على تكريس منظومة الحكومة المسؤولة ودعم دولة القانون.**

- **السيد Jeroen Nijland، مدير المجموعة المكلفة بإصلاح التشريعات، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، هولندا**
- السيد Petre Roman، رئيس الوزراء السابق لرومانيا ، وعضو في نادي مدريد
- **السيد علاء قطب، نائب رئيس مجلس الدولة، مصر.**
- **السيد Nikolai Malyshev، نائب رئيس قسم سياسة التشريع، الإدارة المكلفة بإدارة الحكم (الحوكمة) العمومية والتنمية الترابية،OECD**

| 11:30-11:00 | استراحة قهوة |
|---|---|

| 12:30-11:30 | الجلسة 1- ب: دولة القانون: إدارة حكم (حوكمة) التشريعات لتعزيز الشفافية وتطوير تحميل المسؤولية |
|---|---|

**الرئيس: السيدة Fiorenza Barazzoni، المستشارة الديبلوماسية للوزير الأول، إيطاليا**

**إن النهوض بجودة التشريعات من شأنه أن يدعم "دولة القانون" وذلك من خلال وضع آليات الرفع من "السلامة التشريعية" والتمكن من "النفاذ" إلى التشريعات وتقليص السلطة التقديرية المفرطة للمشرعين والمسؤولين عن تطبيق القوانين التي تعتبر مصدرا رئيسيا لتفشي الرشوة والفساد.**

**وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التشريعية تعنى بالمسائل المتعلقة بالمركزية ومكافحة الفساد والرشوة حتى يتسنى تحسين الاستثمار وإحداث فرص تشغيل إضافية.**

**وسيتم خلال هذه الجلسة تناول "دور هياكل الرقابة التشريعية في إدماج مناهج موثوقة ومعايير ناجعة لضمان النزاهة وتحميل المسؤولية وتحقيق الشفافية".**

**كما سيتم التحاور بشأن مساهمة مجموعة العمل الرابعة في "الحوار متعدد الأطراف المقبل" حول "تنفيذ الإعلانات المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الرشوة والفساد" المزمع عقده بالرباط يومي 09 و10 جوان 2011 والذي يتم تنظيمه مشاركة بين المملكة المغربية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي**

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- السيد محمد طانجي، مستشار الوزير بالكتابة العامة للحكومة، المغرب
- السيدة تهاني العساف، باحثة قانونية، المكتب القانوني، الوزارة الأولى، الأردن
- السيد Omer Oz، خبير، فرقة الإصلاحات التشريعية، الوزارة الأولى، تركيا
- السيد خير الدين بن سلطان، مستشار القانون والتشريع للحكومة، تونس

| | |
|---|---|
| 14:00-12:30 | غداء |
| 15:45-14:00 | الجلسة 2: انفتاح الحكومة والاعتماد على الاستشارة في مسار التشريع |

الرئيس: السيد خير الدين بن سلطان، مستشار القانون والتشريع للحكومة، تونس

تهدف هذه الجلسة إلى تحديد كيفية تحسين بعض أطوار إدارة حكم (حوكمة) التشريعات من خلال الإشراك المدعّم لمختلف الأطراف المعنية. و تجدر الإشارة إلى أنه على كل مبادرة تهدف إلى تدعيم مشاركة العموم أن تستهل بجعل المسار السياسي أكثر نفاذ فضلا على ضرورة توفيره لمتطلبات الانسجام.

ويمكن أن تشمل هذه الآليات برامج تستهدف مجموعة معينة من المواطنين على غرار الأنشطة التي تهدف إلى إسناد صوت إلى الشباب وتشريكهم في المسارات الديمقراطية التلقائية.

كما ستخصص هذه الجلسة إلى عرض مبادرات تهدف إلى الترفيع من مشاركة المرأة في مسار إعداد التشريعات. وعلى هذا الأساس فإنه سيتم تمكين المشاركين في هذه الجلسة من فرص التحاور حول مسارات الاستشارة وتحليل السبل والمناهج المدعمة للمشاركة الفاعلة والناجعة لكل الأطراف المعنية في المسار التشريعي.

- السيدة Fiorenza Barazzoni، المستشارة الديبلوماسية للوزير الأول، إيطاليا
- السيد علاء قطب، نائب رئيس مجلس الدولة، مصر.
- السيد Pekka Nurmi، مدير عام، وزارة العدل، فنلندا.
- السيد عماد حماد، مدير إدارة التشريعات، مجلس الوزراء، السلطة الفلسطينية

| | |
|---|---|
| 16:15-15:45 | استراحة قهوة |
| 17:00-16:15 | الجلسة 3: تطور عمل المجموعة الرابعة وبرامج أنشطتها المستقبلية |

الرئيس: السيد Jeroen Nijland، مدير المجموعة المكلفة بإصلاح التشريعات، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، هولندا

سيتم تخصيص هذه الجلسة للتحاور بشأن التقدم المسجل في إطار مجموعة العمل الرابعة كما سيتولى المفوضون تقديم "أجندا الأنشطة بالنسبة إلى السنة المقبلة" وتفسير مشروع مخطط عمل -المجموعة المكلفة بدراسة الإصلاحات القانونية والدستورية التي تم إحداثها مؤخرا- والذي تمت إحالته لمصادقة مجموعة العمل.

- السيد أحمد زروق، المنسق الوطني لبرنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي MENA-OECD لإدارة الحكم (للحوكمة)–الوزارة الأولى- تونس
- السيد Josef Konvitz، رئيس قسم سياسة التشريع، الإدارة المكلفة بإدارة الحكم (الحوكمة) العمومية والتنمية الترابية،OECD